دور القوات المشتركة التشادية السودانية على امن واستقرار الحدود بين البلدين

د. أحمد محمد زقلو
عضو هيئة التدريس بالجامعات التشادية، لواء شرطة، رئيس هيئة الرقابة الإدارية سابقاً، منسق مرصد الموارد البشرية للدولة.

د. عبدالغفار علي عبدالرحيم
نائب عميد كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة أنجمينا بتشاد، محاضر بالجامعات التشادية، عضو مركز البحوث والدراسات للعلوم القانونية والسياسية.

د، الأمين الدودو عبدالله الخاطري
عضو هيئة التدريس بالقسم العام بكليات القانون بالجامعات التشادية، وسفير مفوض سابق لتشاد بمصر، وعضو سابق في اللجنة التأسسية لوضع دستور جمهورية تشاد للعام ٢٠١٨م.

الملخص:

جاءت هذه الدراسة والتى تحمل عنوان دور القوات المشتركة التشادية السودانية على امن واستقرار الحدود بين البلدين، للكشف عن ما تقوم به الآليات العسكرية من أجل امن المواطنين وممتلكاتهم في المناطق الحدودية بين البلدين، وعلى هذا تهدف الدراسة الى معرفة وتقييم التعاون الأمني والدفاعي، وتقوية التكامل الثنائي بين البلدين، وذلك للمساهمة في محاربة الإرهاب والجريمة العابرة والهجرة غير الشرعية والتهريب، وتعزيز الترابط بين المجتمعين التشادي والسوداني لانهما امتداد لبعض.

استخدم الباحثون في هذه الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي، وعليه توصلوا على النتائج التالية:-

- تعد الحدود بين تشاد والسودان من اكثر الحدود المفتوحة لموقعها في الساحل والصحراء مما ساعد على انتشار السلاح والجريمة والانفلات الأمني.
- أثبتت القوات المشتركة بين الدولتين فاعليتها في حفظ الامن والاستقرار.

على ضوء هذه النتائج يوصي الباحثون، بتوجيه البحوث في الجامعات والمؤسسات البحثية للتركيز حول تعزيز العلاقات بين دول الساحل والصحراء، وتكوين لجان صلح محلية ترتكز على الشباب والمرآة، وتفعيل دور المشيخات والزعامات القبلية من أجل العمل سوياً على تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: دور القوات المشتركة، التشادية السودانية، آليات حفظ الأمن والسلام، أمن واستقرار الحدود بين البلدين، التكامل الإفريقي.

Research abstract:

The study, titled onthe Role of the Chadian-Sudanese Joint Forces on the Security and Stability of the Borders between the Two Countries, came to reveal what military mechanisms are doing for the security of citizens and their property in the border areas between the two countries in order to contribute to the fight against terrorism, transient crime, illegal immigration, and smuggling, and to strengthen the bond between the Chadian and Sudanese societies. Because they are extensions of each other.

_The researchers in this study used the descriptive analytical method and accordingly reached the following results

_ The border between Chad and Sudan is one of the most open borders in the Sahel and Sahara, which has helped spread weapons, crime, and security chaos.

_ The joint forces between the two countries have proven their effectiveness in maintaining security and stabili

In light of these results, the researchers recommend directing research in universities and research institutions to focus on strengthening relations between the Sahel and Sahara countries, forming local reconciliation committees based on youth and women, and activating the role of sheikhdoms and tribal leaders in order to work together to achieve security and stability in the region.

Key words: the role of the joint forces, mechanisms for maintaining peace and security, security and stability of the borders between the two countries, African integration.

مقدمة:

إن اهم ما يبحث عنه الإنسان من اجل تحقيق استقراره في هذه البسيطة امنه بكل معانيه: الامن الغذائي، الامن الثقافي، الامن المجتمعي والامن الاقتصادي، متى ما تحقق له الامن، كان الاستقرار والعيش المشترك بأمان.

على هذا الأساس يبحث البشر منذ الخلق الاول الى يوم هذا البقاء في صورة افضل وآمنة، وعليه جاءت الاتفاقات الدولية لتؤكد على الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته العامة، واهم هذه الحقوق التي لا تقبل النقص او المساواة أو التنازل بأي شكل كان هي حق الحياة، والامن والعيش بسلام ومن ثم الاستقرار.

جاء عنوان هذا البحث ليعالج الوسائل والاليات التي تساعد الانسان على المحافظة وممارسة حقه في الحياة والحفاظ على امنه وسلامته واستقراره، وهو الية القوات المشتركة التشادية السودانية واثرها على امن واستقرار الحدود بين البلدين، وسبب اختيارنا لهذا البحث لما له من أهمية في الوقت الراهن الذي أصبحت فيه مهددات الامن اكثر من قبل، كما ان الحالة المتردية في الحدود بين تشاد والسودان والتي أصبحت وكرا للجريمة والإرهاب، الأمر الذي حتم علينا المساهمة في وضع حلول لمسالة الانفلات الأمني في المنطقة.

مشكلة الدراسة: ان عدم الاستقرار في كل من تشاد والسودان وغيرهما من دول المنطقة، خلق فوضى كبيرة في البلدين وتعداهما الى كل دول الساحل والصحراء الافريقي، هذا الوضع سبب إشكاليات امنية بل حتى سياسية واقتصادية ان لم نقل اجتماعية.

أهمية الدراسة: يستفاد من هذا البحث القائمين على امن الحدود والدفاع، كما انه يساعد في اتخاذ القرارات ذات الطابع الأمني والدفاعي من اجل تحقيق والمحافظة على الامن والسلام بين الدولتين.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى معرفة وتقييم التعاون الأمني والدفاعي بين تشاد والسودان، كما يساهم في رفع مستوى السلام في المنطقة وعلى هذا ترمي الدراسة الى تحقيق الاتي:-

١ـ تعزيز الية القوات المشتركة للعمل على الامن والسلام في الحدود بين الدولتين.

٢ـ تقوية التكامل الثنائي بين البلدين خاصة التكامل الأمني والدفاعي.

٣ـ تعزيز الترابط بين المجتمعين السوداني والتشادي لانهما امتداد لبعض.

٤ـ المساهمة في محاربة الإرهاب، الجريمة العابرة، الهجرة غير الشرعية والتهريب.

تساؤلات الدراسة: بناء على أهداف الدراسة تتحدد أسئلة الدراسة في النقاط التالية:

١ـ ما هي اسباب عدم الاستقرار بين الدولتين؟

٢ـ ما المطلوب عمله لاستتباب الامن والاستقرار في الدولتين؟

٣ـ من المستفيد من الامن والاستقرار مابين البلدين؟

٤ـ ماهو اثر القوات المشتركة التشادية السودانية على استتباب الامن والاستقرار في الدولتين؟

فروض الدراسة:

١ـ غياب الأمن وتأجيج الصراعات القبلية وظاهرة التهريب على حدود الدولتين يؤثر بدوره على عدم الاستقرار في هذه المنطقة.

٢ـ محاربة ظاهرة الصراعات القبلية ومنع عمليات التهريب والاختراقات الحدودية بكافة اشكالها.
٣ـ المستفيد من الامن والاستقرار في تلك المنطقة هي تلك القبائل التي تسكن على الشريط الحدودى الفاصل مابين البلدين.
٤ـ استتباب الأمن وتنشيط التجارة الحدودية والفصل في العديد من النزاعات وإقامة المشاريع الخدمية لصالح مواطني البلدين.

حدود الدراسة: تنحصر حدود هذه الدراسة في النقاط التالية:
الحدود الموضوعية: ينحصر موضوع الدراسة الحالية في دور القوات المشتركة التشادية السودانية على أمن واستقرار الحدود بين البلدين.
الحدود المكانية: دولتي تشاد والسودان.
الحدود الزمنية: تم إختيار الفترة من العام ٢٠١٠م وحتى العام ٢٠٢٠م وهى الفترة التى تم فيها إنشاء القوات المشتركة التشادية السودانية بموجب البروتوكول الأمني والعسكري الموقع بين البلدين في منتصف يناير ٢٠١٠م.

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لوصف اليات حفظ الامن والسلام وخاصة حالة القوات المشتركة، كما يعرج البحث الى تحليل هذه الاليات بحيث نبين فيها نقاط الضعف والقوة، مما يساعد ذلك في محاربة الإرهاب، الجريمة العابرة، تهريب الأسلحة والتمرد.
ان الية القوات المشتركة بين تشاد والسودان كانت من انجح الاليات لإيجاد الاستقرار والامن في المنطقة، واكبر مساعد في محاربة الإرهاب والجريمة العابرة.

محاور الدراسة: تتكون هذ الدراسة من ثلاث محاور رئيسية وهي:-
١- المحور الأول: التكامل الافريقي.
٢- المحور الثاني: اليات حفظ الامن والسلام.
٣- المحور الثالث: القوات المشتركة التشادية السودانية.

المحور الأول: التكامل الافريقي:

يعد التكامل إستراتيجية لتحقيق أهداف تتمحور حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسية العالمية، وبهذا فان نظرية التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تتحول إلى ما نسميه باللعبة الايجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين بتحقيق الفوائد.

أولاً: تعريف التكامل: يُعرف ارنست هانس التكامل بأنه (العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة)، ويعرف لندبارغ التكامل بأنه (العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد)[١].

ثانياً: أنواع التكامل، تتمثل أنوع التكامل فيمايلى:

١ـ التكامل الاقتصادي: يتمثل هذا التكامل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات، وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

٢ـ التكامل الاجتماعي: ويعنى به عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية، أي خلق الوعي فوق القومي.

٣ـ التكامل السياسي: المقصود به عملية اندماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات، وباستثناء نموذج الوحدة الفدرالية الكاملة فانه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

٤ـ التكامل الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية ويتبنى في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها

المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة[٢].

ثالثاً: مفهوم وجدوى قيام التكامل الإقليمي: إبان بحثهم لمسالة تحديد مفهوم الإقليمية، انقسم مؤيدو قيام المنظمات الإقليمية إلى اتجاهين[٣]:

- الاتجاه الأول يرى انه من المستحب تجاوز وضع تعريف جامد للمقصود من هذا المفهوم، بحيث يتسنى إدراج كافة أنواع التكتلات حضارية كانت أم جغرافية عسكرية أم اقتصادية في إطاره، إذ وفقا لهذا الرأي فان الاتفاق على تحديد المقصود من الإقليمية يؤدي بالضرورة إلى قصر مجال تطبيقه على دائرة ضيقة من المنظمات الدولية محدودة العضوية القائمة في الوقت المعاصر، وهي تلك التي تعتبر مستوفية لمقوماته[٤].
- يرى غالبية الفقه الدولي ضرورة وضع تعريف للمنظمات على النحو الذي يحدد مقومات قيامها من جانب، ويكفل عدم الخلط بينها وبين الصور الأخرى للتعاون بين الدول، من جانب آخر، لقد اختلف الفقهاء الذين رؤوا ضرورة وضع تعريف للمنظمة الإقليمية، وذلك فيما يتعلق ببيان المقومات اللازم توافرها لقيام المنظمات الإقليمية، فنجد:

أـ فريق اعتبر التضامن السياسي Solidarité Politique،(هذا الرأي قد تبنته وزارة الخارجية الفرنسية ودافعت عنه في مؤتمر دومبارتون أوكس بواشنطن خلال الفترة من ٢١ أغسطس حتى ٢ أكتوبر ١٩٤٤م)، بين مجموعة من الدول يعد في حد ذاته عنصرا كافيا لقيام مقومات الإقليمية.

بـ ـ ذهب رأي آخر من الفقهاء، إلى التشكيك في مدى اعتبار التضامن السياسي كافيا للإقليمية، لان المنظمة تتميز بالاستمرارية الأمر الذي يستحيل مع المصالح السياسية المشتركة للدول التي تخضع بالضرورة للعديد من التغيرات على المديين القصير والبعيد، ورأوا هؤلاء الفقهاء ضرورة اعتبار(التضامن الاجتماعي Solidarité Sociale، الذي يستند إلى وحدة الجنس، الحضارة، التاريخ، الثقافة، الدين، اللغة...

الخ) والذي يفترض فيه بالضرورة الثبات النسبي بين مجموعة من الدول يعد العنصر الكافي واللازم لقيام المنظمة الإقليمية.

جـ – يرى فريق آخر من الفقهاء، أن العنصر اللازم لقيام المنظمات الإقليمية لا يتمخض عن التضامن الاجتماعي فحسب، ولكن وبصفة أساسية عن الجوار الجغرافي La Contiguïté Géographique، وجد هذا الرأي تأييد غالبية الفقه الدولي، كما أنه يمثل حجر الزاوية في مدرسة الجغرافية السياسيةLa Géopolitique الألمانية[٥].

انقسم الفقه بين مؤيد ومعارض لوجود المنظمات الإقليمية، إذ يعترض البعض قيامها بحجة أنها تمثل خطر يهدد العالم بالانقسامات والتكتلات ويؤدي إلى تفتيت المجتمع الدولي وقيام الحروب بينها، علاوة على أن الدول ترى في قيام تلك التجمعات الإقليمية عملا مهددا لها وموجها ضدها وهو ما كان سببا في قيام الحربين العالميتين الأولى والثانية.

بينما يرى البعض الآخر بان قيام هذه المنظمات أمر ضروري لأنه لا يمكن إنكار دور الروابط الإقليمية الخاصة والمتعلقة بالأصل أو اللغة أو الدين في تقوية العلاقات بين الدول ذات المصالح المشتركة، وزيادة التضامن بين مجموع الدول الأعضاء المشتركة في المنظمة الإقليمية[٦].

تعتبر المنظمات الإقليمية بمثابة أداة للتسوية السلمية للمنازعات الدولية في إطار إقليمي متفاهم، كما أوضحته في حالات عديدة تجربة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) من جانب، ولتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء على النحو الذي يكفل تحقيق رفاهية شعوب الدول الأعضاء وهو هدف ترتئيه منظمة الأمم المتحدة ذاتها، كما أوضحته إلى حد بعيد تجربة كل من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، من جانب آخر[٧].

رابعاً: التكامل الأفريقي: شهدت القارة الأفريقية منذ التسعينات، وبالتحديد منذ اتفاقية ابوجا (يونيو ١٩٩١م)، تفاعلات تعاونية وتكاملية في إطار ملحوظ من التعاطف والتجارب الإقليمية والاهتمام، وفي غمرة هذا الحماس الأفريقي للإقليمية، نشأ ما

أصبح يطلق عليه الإقليمية الجديدة، وهي ظاهرة صارت تنمو كما وكيفا، كما صارت لها ملامح شبه محددة، من أهمها:

١ـ إحياء التجمعات الإقليمية القديمة، أو الساكنة.

٢ـ تكوين تجمعات إقليمية أو منظمات إقليمية جديدة.

٣ـ الاتجاه نحو تنوع أو شمولية النشاطات الإقليمية، وذلك بإضافة مؤسسات سياسية وأمنية للمنظمات أو التجمعات القائمة.

٤ـ إحياء حركة الوحدة الأفريقية PAN-AFRICANISM في أشكال جديدة، وأهمها قيام الاتحاد الأفريقي كبديل عن منظمة الوحدة الأفريقية.

٥ـ الاهتمام الذي بدا يلاحظ بدور الدول المحورية الإقليمية في القارة، وذلك لقيادة العمل الأفريقي في الإطار التكاملي، أو في إطار العلاقات بين أفريقيا والعالم الخارجي[٨]. ونتج عن التكامل الافريقي قيام الكثير من المنظمات الاقليمية بعد العام ١٩٩١م، وهنا نذكر منها:

أـ الاتحاد الافريقي: لقد شهدت منظمة الوحدة الافريقية المؤسسة في العام ١٩٦٣م تحولا كبيرا سمح لها بمواكبة الموجات المختلفة للعولمة، والنظام العالمي الجديد الذي اعلنه بوش الاب على انقاض الاتحاد السوفيتي.

إن فكرة تأسيس اتحاد يجمع بين الدول الأفريقية، ليست فكرة حديثة العهد وإنما هي حلم قديم راود القادة الأفارقة حتى قبل أن تنال القارة استقلالها، وقد تعددت في هذا الاتجاه مشروعات الوحدة الأفريقية، كما ظهرت آراء متباينة حول المشروع الذي يناسب ظروف القارة في تلك الفترة، والذي يمكن من خلاله تحقيق أفضل تطلعات القارة[٩]. ففي التاسع من سبتمبر ١٩٩٩م، بمدينة سرت الليبية، تم الاعلان عن الاتحاد الافريقي كمنظمة جديدة تخلف منظمة الوحدة الافريقية، وهنا لعبت الدبلوماسية التشادية والسودانية دورا محوريا في الوصول الى هذه المنظمة، فكانت اللقاءات الوزارية، والتقارب السياسي بين تشاد والسودان، الافق الافريقي الواسع لقيادة البلدين، الاثر البالغ في الوصول الى هذه المنظمة.

يهدف الاتحاد الافريقي الى تحقيق الحلم الافريقي التاريخي، وهو الوصول الى الولايات المتحدة الافريقية، ولا يتم ذلك الا بخلق فضاء سياسي موحد واقتصادي ومن ثم اجتماعي، والاخير هدف الشعوب الافريقية.

نذكر هنا الاثر البالغ للتعاون الدبلوماسي بين ليبيا وتشاد، في خلق التكامل الاقليمي عامة، والافريقي على وجه الخصوص، سواء من طرف واحد أو من طرفين، ويتمثل هذا الاثر في: التأسيس، الاستمرارية، الفاعلية، فنجد ذلك في:

بـ ـ تجمع دول الساحل والصحراء: يُعرف التجمع بأنه منظمة إقليمية فرعية، للتكامل الاقتصادي بين دول الأعضاء، سواء كانت من الدول المؤسسة أو المنضمة. وقد تضمنت المعاهدة المُنشئة لهذا التجمع بأنه: اتحاد اقتصادي شامل يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل، مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء. وأخذت دول التجمع في الاعتبار المصالح المشتركة والروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شعوبها، وإدراكاً لضخامة وتعقد المشاكل التي تواجه العالم عامة وأفريقيا خاصة، وذلك لتعدد أسباب المشاكل الداخلية والخارجية، التي ساهمت في تخلف القارة وعدم استقرارها، واقتناعاً بأن العمل المشترك في إطار التكامل هو أفضل الطرق لاندماج دولها وشعوبها، كما اقتضت دول التجمع بالحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وتؤكد على ضرورة تجسيد إدارة التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي بما يتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة أبوجا الموقعة في عام ١٩٩١م، وإقراراً لما جاءت به الجماعة الاقتصادية الأفريقية، لإقامة تجمعات اقتصادية أفريقية فرعية تضمن التكامل الإفريقي[١٠].

جـ ـ منظمة التعاون الإسلامي: أنشئت هذه المنظمة في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م بالرباط بالمملكة المغربية، بعد حرق المسجد الأقصى في أغسطس ١٩٦٩م، وبعد ستة أشهر من الاجتماع التاريخي الأول، عقد الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة لتنسيق الجهود، وتم إنشاء السكرتارية العامة للمنظمة في فبراير ١٩٧٢م، ثم عقد الاجتماع الثالث لوزراء خارجية المنظمة والذي تبنى ميثاق المنظمة.

د ـ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا: (NEPAD)، جاءت النيباد ثمرة لسعي واسع النطاق من جانب القادة الأفارقة للعمل على صياغة مستقبل جديدة للقارة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين، وانتشالها من براثن أزماتها الراهنة، التي تهدها بمزيد من التهميش في عالم تتسارع خطاه نحو التنمية[١١].

جاءت فكرة المبادرة الجديدة(نيباد) في صورتها الأصلية التي اقرها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في يوليو ٢٠٠١م، تحت اسم: المبادرة الأفريقية الجديدة New African Initiativ(NAI)، دمجا لمبادرتين شارك في صياغتها أربعة من القادة الأفارقة على نحو مستقل في أواخر عام ٢٠٠٠م وظهرت إلى الوجود في مستهل عام ٢٠٠١م.

المحور الثاني: اليات الامن والسلام:

شهدت حياة البشر صرعات ونزاعات مختلفة ومتعددة هددت وجوده من وقت الى آخر، وكانت هذه النزاعات قد وادت بحياة عدد لا باس به من البشر وكانت أسباب هذه النزاعات تتمثل في تامين وجوده وخلق بيئة افضل، او من اجل الاستحواذ والامتلاك ومن ثم السيطرة. وتنوعت هذه النزاعات وفقا لتنوع حياة الانسان عبر الأزمنة، وكذا البيئة المحيطة به، نتج عن ذلك قيام حروب طاحنة يذكرها التاريخ، ويمكن هنا الإشارة الى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م) والحرب العالمية الثانية(١٩٣٩ – ١٩٤٥م) حصدت ارواحا بشرية بأعداد كبيرة جدا وجعلت من الانسان يفكر بعدم العودة الى مثل هذا الأسلوب مرة أخرى لتحقيق الغايات والرغبات.

أولاً: مفهوم الامن: لم يغفل الفكر السياسي منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر التطرق لموضوع الأمن القومي فنجد أن الفكر السياسي اليوناني متمثلا بأرسطو يتحدث عن قوه الدولة وكيفية المحافظة عليها وعلى أمنها واستقرارها ويحدد الأخطار التي قد تهددها.

كذلك فإن الفكر السياسي المعاصر اهتم بالأمن وحدد أنواعه وبين جوانبه كافة في العصور الحديثة ومع بداية القرن الماضي خصوصا مع الحروب العالمية التي

شهدتها البشرية، حيث ساد في الأذهان بأن الأمن مفهوم عسكري بحت، ولا لوم في ذلك لأن الأمم كانت تواجه الحروب والمعارك والحركات العسكرية مما دفعها لأن تجعل من البعد العسكري والاستراتيجي أساسا لخططها في تحديد مفهوم الأمن القومي.

تطور مفهوم الامن ليشمل جوانب عديدة اجتماعية اقتصادية إنسانية لذلك فإن مفهوم الأمن ارتبط بقدرة الدولة على مجابهة الأخطار والتهديدات خصوصا العسكرية وكذلك يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء كان ذلك بالحرب أو تجنب الحرب. وهناك تعريف للأمن القومي يذكر بأن الأمن هو (مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية[١٢]. كما عرف أيضا بأنه (الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية) بالإضافة إلى المفهوم العسكري للأمن القومي نلاحظ أن بعض الدول وخصوصا النامية منها تواجه تحديات أخرى مثل التنمية والتغير الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد أن الأمن ليس فقط المعدات العسكرية ولا النشاط العسكري ولا القوة العسكرية وإن كان الأمن يشملها جميعا غير أن الأمن هو التنمية، فبدون التنمية وخصوصا في الدول النامية لا يمكن أن يكون هناك أمن واستقرار على الإطلاق[١٣].

من خلال التعاريف السابقة، نجد أن الأمن القومي لأية أمة، لا بد من تحقيقه وفق مقومات يرتكز عليها، وبشكل عام فإن المقومات التي يرتكز عليها الأمن القومي تتمثل في:

١ـ العوامل الاقتصادية: وتشمل قدرة الدولة الاقتصادية في كافة المجالات صناعية، زراعية خدمات، ومدى اعتماد الدولة على نفسها في الإنتاج وقدرة اقتصادها على مواجهة الأخطار، يضاف إلى ذلك حجم السكان ومهارتهم وخبراتهم التعليمية والفنية.

٢ـ العوامل السياسية: تتمثل في السياسة الداخلية والخارجية المتعلقة بالأوضاع السياسية المحيطة ونظام الحكم في الداخل ومدى ارتباط الشعب بدولته والتفافه حول النظام الحاكم فيه، بالإضافة إلى قدرة النظام على تحقيق آمال وتطلعات

الشعب، ويضاف الى ذلك سياسة الدولة مع غيرها من دول الجوار على الصعيد الإقليمي والتعاون فيما بينها وبين الدول في المحيط الدولي.

٣ـ العوامل الاجتماعية: وتعنى بالتكوين الاجتماعي للشعب وارتباطه وتعاونه وانسجامه مع بعضه البعض، كتآلف الطوائف والأجناس والقوميات والأعراق الموجودة ضمن نسيجه وتركيبته، بالإضافة إلى إحساس الشعب أو الأمة بالولاء والانتماء للوطن والأرض التي يعيش عليها، مع وجود عدالة ومساواة في الحقوق والواجبات.

٤ـ العوامل العسكرية: وهي القوة العسكرية المتمثلة بالقوات المسلحة عددا وعتادا بالإضافة إلى كافة مقدرات الأمة التي يجب أن تتحول لخدمة العامل العسكري والمجهود الحربي عندما يستدعي الأمر ذلك[١٤].

ثانياً: مفهوم السلام: السلام في معناه اللغوي يعني الصلح، السلام، الخلاص النجاة، الطاعة والمسالمة، ويقال سلم المسافر يسلم سلامة، خلص ونجا من الآفات فهو سالم، ويقال اسلم امره الى الله أي سلم، والسلم بفتح السين تعني الصلح، والسلام في الاصطلاح يشار الى انه محاولة دبلوماسية تهدف الى وضع حد لموقف عنيف قد يكون مهيمن على علاقة الصراع بين الأطراف، وذلك من خلال إيجاد وسائل دبلوماسية تتمثل في المفاوضات والوساطة والحوار، فالسلام يعني ايضا العمل او الحالة التي ترمي الى التوفيق بين الأطراف المتصارعة لا سيما عن طريق هيئة دولية[١٥].

يعقب كل نزاعات وحروب البشر، التفكير حول اليات تمنع حدوث مثل هذه الحروب مرة أخرى وتحقيق السلام والاستقرار، نجد من ذلك ظهور نظريات مختلفة ومتناقضة مثل:(القوة، توازن القوى والامن الجماعي) كآليات لحفظ الامن والسلام في فترات مختلفة من تاريخ البشرية.

نظرية القوة: يؤكد أصحاب نظرية القوة أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة، وانطلاقا من هذا الفهم فان السياسة ماهي الا معركة بل معارك مستمرة تتمثل في الصراع على القوة، ومع أتساع قاعدة التحليل لبعض الظواهر الاساسية في

العلاقات الدولية، ظهر ما يسمى بالاتجاه الواقعي في تحليل السلوك الدولي الذي يقول بأن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية[١٦].

نظام توازن القوى: وهو نظام دولي اجتماعي واللاعبين الرئيسيين فيه هم الدول القومية، ويفضل أن لا يقل عددهم عن خمسة لاعبين وذلك لكي يتمكن النظام من أداء وظائفه بفاعلية، حيث يرى بعض المفكرين انه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسية في هذا النظام فان ذلك يساهم في استقراره بمعنى أن الصراع يخف عندما يزداد أقطاب هذا النظام، بينما يرى آخرون ان النظام الثنائي القطبية فيه استقرار أكثر من المتعدد الأقطاب، وقد ساد هذا النموذج في العلاقات الدولية في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، واستخدمت الحكومات هذا المبدأ في ذلك الوقت للمحافظة على السلام، والواقع أن توازن القوى يحدث إذا لم تتمكن دولة واحدة أو تحالف من الدول من مهاجمة دولة أخرى أو تحالف مقابل. وإذا ما تمكنت دولة واحدة من بناء قوتها العسكرية يمكن لمجموعة من الدول الضعيفة المواجهة أن تبني تحالفا مؤقتا رادعا ضد الدولة الأولى، وبهذا لن تتمكن الدولة القوية من مهاجمة أي من الدول الضعيفة، لخوفها من هجوم مضاد عليها من الدول المتحالفة[١٧].

الامن الجماعي: ان الصراع بين الخير والشر مازال منذ خلق البشر الى يومنا هذا لا يبرح الفكر الإنساني، ويظهر لنا جليا في أصحاب نظرية القوة ونظرية الامن الجماعي، فإن فكرة الأمن الجماعي تعني كما تصورها المثاليون الداعون لها في نهاية الحرب العالمية الأولى مجسدة في منظمة دولية للسلام هى عصبة الامم ثم هيئة الأمم المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فهو التنظيم الذي يُحَمّل الجماعة الدولية كلها مسؤولية أمن كل عضو من أعضائها، ويكون عن طريق منظمة ذات طابع عالمي لا تقتصر عضويتها على دولة دون أخرى ولا تعمل لحساب دولة معينة في مواجهة دولة أخرى، وإن نظام الأمن الجماعي يقوم على ردع العدوان أياً كانت مصادره وأياً كانت القوى التي يتحرك في إطارها، وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محددة بالذات،

أو تقييد بعض الدول دون البعض الآخر، وإنما يرمي إلى معاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية[١٨].

اليات حفظ الامن والسلام: لقد فرضت الظروف الدولية التي مرت بها الإنسانية وخاصة الحروب العالمية وجود منظمات تجتمع في إطارها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها تجاه تنميه المجتمع الإنساني، وتقوم بوظائف متعددة خدمة للبشرية وحماية لها، كوظائف الأمن الجماعي والسلم الدولي وحماية المهاجرين واللاجئين والمساهمة في التعليم والتنمية الإنسانية... الخ، ولعل ابرز هذه المنظمات هي عصبة الأمم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، ثم الأمم المتحدة بعد العالمية الثانية، تعهد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي، لكنهم لم يكلفوا قوات دولية دائمة لدعم هذا التعهد آنذاك، مع هذا لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا كفاعل مهم وطرف من أطراف العلاقات الدولية لحفظ الامن والسلم الدوليين.

ينص ميثاق الأمم المتحدة في أكثر من موضع على ضرورة حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية، ومن ذلك ما جاء في المادة الأولى فقرة(أ) من الميثاق، وكذا ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من النص، على أن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وجاءت المادة(٣٣) من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحل النزاعات حلا سلميا من أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء عن طريق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي تقع على اختيارها[١٩]، وعملا بالمادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة فإن طرق واليات تسوية النزاعات الدولية تتمثل في:

- **طرق تقليدية**، وهي المفاوضات الدبلوماسية، والمساعي الودية الحميدة الوساطة التحقيق، التوفيق، اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتجمع دل الساحل والصحراء وغيرها.
- **طرق التسوية القضائية للنزاعات**، وتشمل التحكيم الدولي، ومحكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية.
- **هناك الطرق القسرية**، أو القهرية أو الارغامية لحل النزاع، وتتمثل في الرد بالمثل للأعمال الانتقامية، الحصار الحربي، الاحتلال السلمي، التدخل التعسفي إجراءات المنع والقمع الجماعية، إعمالا بمبدأ الأمن الجماعي، وتشمل التدابير المؤقتة، والتدابير غير العسكرية، والتدابير العسكرية[٢٠].

اصطلح المؤلفون في القانون الدولي على تقسيم حلول النزاعات الدولية إلى نوعين من الحلول:

أ- **حلول ودية:** وتشمل حلول سياسية كالمفاوضات المباشرة، المساعي الحميدة الوساطة، التحقيق، التوفيق، الاختصاص التوفيقي لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، المادة٣٣، بالإضافة إلى الحلول القانونية، وتضم التحكيم، والقضاء.

ب- **حلول غير ودية:** وتشمل قطع العلاقات الدبلوماسية، الاقتصاص، الثأر والانتقام، الاحتلال المؤقت، الحصار السلمي، حجز السفن، الحرب، الاختصاص التأديبي لمجلس الأمن، كما جاء في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٢١]، وإن من أكثر الوسائل المستخدمة، في فض النزاع ويُعَوَّل عليها كثيرا، تتمثل في الوسائل الدبلوماسية، وخاصة التفاوض، والوساطة، والتوفيق، والمساعي الحميدة.

أولا: التفاوض: يُعرف بأنه بجلوس بين طرفين أو أكثر حول مائدة واحدة، وحيث تجري بينهما عملية أخذ وعطاء، لتسوية نزاع أو خلاف، وتجئ عملية التفاوض شفاهة، ولكنها تنتهي بكتابة ما اتفق عليه من نصوص في شكل اتفاق أو إعلان يوقع عليه من جانب أطرافه، كما يعني المباحثات والمداولات التي تجري بين دولتين أو أكثر على إقليم إحدى الدول المتفاوضة، وقد تستضيفه دولة ثالثة إذا تعذر ذلك كما يجري في إطار منظمة دولية أو إقليمية ويتخذ شكل مؤتمر دولي أو إقليمي[٢٢].

وللتفاوض عناصر تتمثل في:
١- المعرفة أو المعلومات: فكلما زادت معرفة المفاوض بالمواقف، تمكن من التفكير في بدائل وابتكار الخيارات ووضع استراتيجيات واستخدام تكتيكات فعالة في عملية التفاوض.
٢-عامل الوقت، أو الضغط المتولد على تحديد لإنجاز العمل.
٣- القوة: أو القدرة على التأثير على المشاركين في المفاوضات والأحداث.
كما أنه يجب أن تتوفر في المفاوض بعض الصفات، وذلك لإنجاح عملية التفاوض ومن هذه الصفات:
- ابتعاد المفاوض عن التهديدات.
- التمتع بعقل واسع، وموهبة فذة تساعد على رؤية الأمور من أبعد أبوابها.
- أن يكون سريع البديهة، وواسع الحيلة، شديد الانتباه والإصغاء إلى متحدثيه.
- أن يفكر فيما يريد قوله بشكل ملي، وأن تأتي كلماته في المكان والزمان المناسبين.
- الابتعاد عن السرعة في ردود الأفعال والتأثر، حتى لا يستطيع الطرف الآخر أن يعرف نواياه ومخططاته، ويعمل على تغليف المحادثات بقناع خاص يضعه هو متى يشاء وكيف يشاء[٢٣].

ثانياً: التحقيق: ويُعرف وفقا لاتفاقية لاهاي١٨٩٩-١٩٠٧م، بأنه نوع جديد ومتطور من وسائل تسوية النزاعات ويتمثل في تكوين لجان تتعلق مهمتها بالتحري حول حقائق النزاع وتقديم تقرير بشأنها للطرفين المتنازعين، وللطرفين حرية إقرار ما يمكن اتخاذه من إجراءات وفقاً لذلك التقرير، وتتكون لجنة التحقيق عادة باتفاق مكتوب يوقعه طرفي النزاع، ويُلْجا إلى ذلك النوع من اللجان ونشر تقاريرها كوسيلة أخيرة تحول دون استخدام القوة.

ثالثاً الوساطة: أن يقوم طرف ثالث بالسعي لإيجاد حل بين طرفي النزاع وذلك عن طريق اشتراكه مباشرة في المفاوضات بغرض تقريب وجهات النظر دون تقديم تصور لحل النزاع نفسه، وهذا ما يميز الوساطة عن التوفيق، والوساطة قد تكون جماعية، أو فردية، أو قد تتم عن طريق هيئة دولية.

رابعاً: التوفيق: عرفته اتفاقية لاهاي بأنه عملية تقوم بها لجان تختلف عن لجان التحقيق أو لجان التحكيم، وان لجان التحقيق قد تتحول إلى لجان توفيق، وأن الوساطة قد تتحول إلى توفيق إذا ما رأى أطراف النزاع ذلك[٢٤].

خامساً: المساعي الحميدة: ويمكن تعريفها حسب اتفاقية لاهاي السالفة الذكر، بأنها قيام طرف ثالث بالتدخل لدى طرفي النزاع لحثهما على حل الخلاف أو النزاع عن طريق التفاوض المباشر، وتختلف عن الوساطة من أن الوسيط لا يكتفي بحث أطراف النزاع على التفاوض فحسب وإنما يشارك في الجلوس مع أطراف النزاع، وقد فضلت الاتفاقية أن يقوم بالمساعي الحميدة طرف ثالث لا علاقة له بالنزاع.

سادساً: الوسائل القانونية،: وتشمل التحكيم والقضاء، التحكيم عرفته المادة (٢٧) من اتفاقية لاهاي رقم١ لسنة ١٩٠٧م الخاص بالحل السلمي للنزاعات الدولية بأن التحكيم الدولي يهدف إلى حل النزاعات بين الدول بواسطة قضاة يختارونهم على أساس احترام القانون، ومن هذا النص يتضح أن التحكيم كوسيلة لحل الخلافات الدولية لا يختلف عن القضاء بالمعنى الدقيق، فكلاهما طريقة قانونية لحل الخلافات الدولية، وكلاهما يستلهم القانون في حل تلك النزاعات الدولية، وكلاهما يستلزم اتفاق دول الأطراف في الخصومة، حتى يمكن أن يثبت للحاكم أو القاضي اختصاصه بالفصل في المنازعات[٢٥]. والفرق الوحيد بين التحكيم والقضاء في القانون الدولي العام، يرجع إلى أن التحكيم طريق قضائي يعتمد في وجوده وفي تشكيل الهيئة التي تفصل في الخصومة، على إرادة أطراف تلك الخصومة، في حين أن القضاء الدولي، فهو إن اعتمد على إرادة الدول الأطراف في الخصومة من حيث ولاية القاضي، إلا أن تشكيل المحكمة والإجراءات التي تطبقها، يتولى القانون الدولي تحديدها قبل نشوء الخصومة وقبل اتفاق كلمة أطرافها على عرضها على المحكمة الدولية، ويعد التحكيم أقدم الطرق القضائية لحل النزاع سواء في القانون الداخلي أو القانون الدولي العام، وإن وسائل فض النزاعات هي الوسائل التي جاءت بعد ما تأكد للعالم من عدم جدوى

استخدام القوة في فض النزاع، والجدول التالي يوضح هذه الوسائل بكل أقسامها، ومستوى كل واحدة منها في عملية فض النزاع.

آلية قمعية	آليات إدارة النزاع	آليات تسوية النزاع	آليات وقائية	ملاحظات
استدام القوة	استخدام القوة القضاء الدولي التحكيم الدولي التفاوض	القضاء الدولي التحكيم الدولي التفاوض الوساطة المصالحة	التفاوض الوساطة المصالحة	الآلية القمعية، وآليات إدارة النزاع، تعقب النزاع. آليات تسوية النزاع والآليات الوقائية، تسبق النزاع.

طرق التدخل في حل النزاع سلمياً: هناك عدة طرق لحل النزاع في مراحله المختلفة وهي:

١ـ طريقة الخطوة خطوة: وهي طريقة تقليدية تستخدم معايير وإجراءات بسيطة لاستبدال عدم الثقة، والشكوك والمخاوف، وإيجاد حلول سلمية لنزاعاتهم بدرجة تعيد الثقة بإعلان وقف إطلاق النار والسماح للعون الغذائي بالمرور والإحجام عن استخدام أسلحة معينة.

٢ـ إطار العمل الإجرائي: يتم في هذه الطريقة تجاهل الآراء والمواقف المتطرفة والمشاكل الجوهرية تركز على مسائل تؤهل الأطراف على التفاوض.

٣ـ **الصورة النهائية:** وهي طريقة مختلفة، وتركز على طرح الأسئلة حول كيفية إنهاء النزاع، وتحاول أن تجعل أطراف النزاع يقومون برسم صورة نهائية للنزاع[٢٦].

المحور الثالث: الية القوات المشتركة:

تطبيقا لنظرية توازن القوى شهد العالم ومنذ وقت بعيد تأسيس العلاقات على أساس التعاون الامني المشترك، فضرورة قيام الدول بمهامها في تحقيق العيش المشترك والسليم لمجتمعاتها اصبح الامن ضرورة واولوية للدول، فركزت الدول في تعزيز قوتها الأمنية، فالأمن بكل معانيه اصبح الشغل الشاغل للدول، بالطبع كل ميزانيات الدول وخاصة دول الساحل والصحراء توجه الى الامن والدفاع بدلا من تعزيز الاخلاق والفضيلة في الدول، و على إثر تحقيق الامن المجتمعي عملت دول العالم على تأسيس منظمات ذات طابعي امني، فنجد حلف وارسو الذي كان منصة تجمع دول شرق أوروبا لمجابهة الغرب وتحديدا حلف شمال الأطلسي الذي يمثل دول

اروبا الغربية، فكان الهدف من تأسيس هتان المنظمتان السهر على امن الدول الأعضاء فيهما. فالتفكير حول التعاون الأمني يرجع الى عصر قديم منذ خلق الانسان وبداية تامين مأكله ومشربه ومسكنه، فعقد التحالف الثنائي والمتعدد بهدف امنه واستقراره ومن ثم استمرار الحياة.

دخلت دولة السوادن وتشاد في عقد تعاون ثنائي وامني اخذ شكلا ثنائيا او جماعي، من ذلك تأسيس المنظمات الدولية، الإقليمية وشبه الإقليمية، لتقوم بمسالة الامن الثنائي او الجماعي من ذلك نجد:-

- **تجمع دول الساحل والصحراء،** جاءت فكرة الساحل والصحراء من الزعيم الليبي معمر القذافي، من أجل البحث عن صيغ وحدوية معاصرة، تتجسد فكرة القذافي في أنه يرى أن الأرضية المناسبة لهذه الوحدة يمكن أن تحقق في القارة الأفريقية بأن تلتئم دول الساحل مع دول الصحراء فتشكل كيانا وحدوياً أفريقياً، يكون نواة لوحدة أفريقية شاملة في مواجهة تحديات عصر العولمة والانترنت والتكتلات الاقتصادية الكبيرة، التي لا تعترف بالضعفاء أساساً، وذلك بسبب انفراد أمريكا بالسيطرة على توجيه العلاقات الدولية المعاصرة، أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، أو عالم أحادي القطبية، وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا) في التسعينات من القرن الماضي[٢٧].

ففي الفترة من ٤- ٦ فبراير ١٩٩٨م، تم الاجتماع الثاني لقمة رؤساء تجمع دول الساحل والصحراء، بقاعة المهاري بطرابلس، بحضور خمس رؤساء وثلاثة وزراء:-

١- معمر ألقذافي، القائد الليبي.
٢ـ عمر حسن احمد البشير، رئيس جمهورية السودان.
٣ـ إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد.
٤ـ الفا عمر كوناكري، رئيس جمهورية مالي.
٥ـ إبراهيم باري ماينا صرا، رئيس جمهورية النيجر.
٦ـ ساليفو ديالو ، وزير الدولة للبيئة والمياه البوركينابي.
٧ـ أحمد أحمد ألعمادي، وزيرة القوة العاملة والهجرة المصري.

٨ـ الصادق قبالة ، كاتب الدولة التونسية للشؤون الخارجية، المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية. وقد تم في هذا الاجتماع التوقيع على معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، فوقع عليها الرؤساء الخمسة، بالإضافة إلى الوزير البوركينابي وامتنع عنها ممثل مصر وتونس، وفي هذا لاجتماع كُلِّفَ السيد محمد المدني الأزهريو من ليبيا أميناً عاماً، والسيد آدم تقوي، من تشاد أمين عام مساعد، وتم اختيار مدينة طرابلس مقراً للتجمع، يستهدف التجمع إنشاء تكتل اقتصادي، وتحقيق التنمية، من خلال الاعتماد على الذات وتطوير التبادل التجاري، وخاصة في السلع ذات المنشأ الوطني وصولاً إلى التكامل الاقتصادي، وكذلك تحقيق التكامل الثقافي والاجتماعي كما يهدف التجمع إلى تحقيق الأمن والسلام وفقا للميثاق الأمني للعام ١٩٩٩م[٢٨].

ومن اهم ما تضمنه الميثاق الأمني البنود التالية:

١- تعاون الدول الأعضاء على حفظ السلم والامن في كل منها.

٢- انشاء مكتب دائم للتنسيق في هذا الشأن.

٣- تطوير التعاون في مجالات الامن العام، التصدي لظواهر التهريب، الهجرة غير المشروعة، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة.

وفي ذلك قام التجمع بتفويض العقيد الليبي معمر ألقذافي بتولي منصب الوسيط السامي في فضاء الساحل والصحراء وما وراؤه، " فانطلاقاً من التفويض الصادر عن قمة مجلس رئاسة التجمع التي انعقدت بمدينة أنجمينا يومي ٤-٥ فبراير ٢٠٠٠م، والقرار الصادر عن قمة مجلس رئاسة التجمع والتي انعقدت بالعاصمة الخرطوم يومي ١٢-١٣ فبراير ٢٠٠١م، والتي أكدت على تفويض الأخ معمر ألقذافي قائد ثورة الفاتح العظيم، ومؤسس التجمع، راعياً سامياً ومنسقاً دائماً للسلام بفضاء(س ص) وما ورائه، فقد أولى التجمع مسألة الأمن والاستقرار بهذا الفضاء أهمية قصوى إيماناً منه بأهمية التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والحوار والتحكيم، لتحقيق الأمن والاستقرار في هذا الفضاء وما ورائه[٢٩].

- **مجموعة دول الساحل الخمس،** هو إطار مؤسسي لتنسيق التعاون الإقليمي في سياسات التنمية والشؤون الأمنية في غرب إفريقيا، تم تشكيلها في ١٦ فبراير

٢٠١٤ في نواكشوط عاصمة موريتانيا، في قمة شملت خمسة من دول في الساحل وهي (بوكينا فاسو، تشاد، مالي، موريتانيا والنيجر) اعتمدت اتفاقية التأسيس في ١٩ ديسمبر ٢٠١٤، ومقرها بشكل دائم في موريتانيا، ويتم تنظيم التنسيق على مستويات مختلفة، وكان الغرض من انشاء هذه المجموعة هو تعزيز الروابط بين التنمية الاقتصادية والأمن، ومحاربة تهديد المنظمات الجهادية العاملة في المنطقة، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جماعة التوحيد، المرابطون، بوكو حرام، كما تعمل هذه المجموعة في تشكيل قوة دولية لتحييد الجماعات المسلحة، والمساعدة في المصالحة الوطنية، وإقامة مؤسسات ديمقراطية مستقرة في ليبيا[٣٠].

- **القوات المشتركة التشادية السودانية:** ان فكرة القوات المشتركة بين تشاد والسودان جاءت بعد اندلاع ازمة دار فور بغرب السودان في عام ٢٠٠٣م، ومن ثم ظهور الانفلات الأمني بين حدود البلدين، مع انتشار السلاح الناري، والجريمة العابرة والصراعات الاهلية أي بين قبائل المنطقة او الدولتين، والنهب المسلح وسرقة المواشي.

نشأة القوات المشتركة التشادية السودانية: يرجع نشأة القوات المشتركة الى الميثاق الأمني في اطار تجمع دول الساحل والصحراء لعام ١٩٩٩م، أعطى هذا الميثاق الامني الدول الأعضاء العمل المشترك على تامين الحدود.

شهدت الحدود الثلاثية بين تشاد والسودان وافريقيا الوسطى توترات امنية متلاحقة بسبب الانفلات الامنية وعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول، فتم عقد برتوكول امني بينها بتاريخ مايو ٢٠١١م لحماية حدودها المشتركة، وتتكون القوات المشتركة من اللجنة العسكرية الأمنية المشتركة، وهي لجنة تتكون من وزراء الدفاع ورؤساء الأجهزة الأمنية في البلدين وتعد المرجعية العليا للقوات المشتركة وتقوم بالمهام التالية:-

أ- استلام التقارير الشهرية من قيادة القوات المشتركة عن الوضع الأمني بالمنطقة واتخاذ الإجراءات حيالها.
ب- معالجة المخالفات بين عناصر القوات المشتركة واتخاذ القرارات اللازمة نحوها.
ج-تقييم أداء القوات المشتركة وفقا لتقارير الأداء السنوية لها واتخاذ ما يلزم حيال التوصيات والمخرجات.
د- تعيين قيادة القوات المشتركة والعمل على توفير المُعينات والمطلوبات اللازمة لأداء مهام وواجبات هذه القوات بالصورة المثلى.
ه- العمل على تذليل كل المعوقات التي تواجه القوات في أداء مهامها.

وبناءا على واجبات القوات المشتركة، وفقا للبند الرابع من البرتوكول الإضافي السوداني التشادي لتامين الحدود لعام ٢٠١٠م تقوم القوات المشتركة التشادية السودانية بالمهام التالية:

١-منع الاختراقات الحدودية بكافة اشكالها.
٢-منع عمليات التهريب بكافة اشكالها(أسلحة، زخائر، مخدرات ... الخ)
٣-استرداد الممتلكات والأموال المنهوبة ضمن نطاق القوات المشتركة على الشريط الحدودي والتبليغ عن العناصر المتفلتة والتي تتسلل داخل عمق البلدين الى اللجنة العسكرية الأمنية المشتركة[٣١].
٤-تسيير دوريات مشتركة برا وجوا لاستطلاع ومراقبة الحدود.
٥-مراقبة الحدود وكتابة التقارير عن الاحداث الجارية.
٦- منع النشاط العدائي في حدود كل دولة وفقا لاتفاق انجمينا السياسي الموقع في تاريخ ١٥ يناير ٢٠١٠م.
٧-جمع السلاح الذي استولى عليه المدنيين في المناطق الحدودية بطريقة غير قانونية.
٨-التعاون المشترك في مجال اختطاف البشر والممتلكات وتنسيق اعادتها لمالكيها.
٩-تنسيق مهام القوات المشتركة الأرضية والجوية في المناطق الحدودية.

١٠- بذل الجهود لتنسيق عمل المنظمات والمفوضيات والجهات الخيرية لتقديم المشروعات الخدمية والتنموية فى القرى الحدودية.
١١- الاسهام في دعم المجتمعات المحلية بكافة مكوناتها بما تيسر من إمكانيات مادية او عينية او خلافه.
١٢- العمل على بث روح التسامح والتعايش السلمي بين القبائل الحدودية، ورتق النسيج الاجتماعي ورعاية المصالحات في نطاق عمل القوات المشتركة.
١٣- ضبط المجرمين ومرتكبي الجرائم الحدودية من الدولتين والتحفظ عليهم والتحري معهم وتسليمهم للجهات المختصة في البلدين.
١٤- التنسيق والتعاون مع الأجهزة الشرطية والعدلية في البلدين في حالات تسليم المطلوبين والمشتبه بهم للجهات المختصة فيما لا يتعارض مع اختصاصات أي جهات عدلية قائمة في البلدين.

اليات تنفيذ البرتكول الإضافي السوداني التشادي لتامين الحدود، تتمثل هذه الاليات في الاتي:
١- اللجنة العسكرية الأمنية، وهي اعلى جهاز في القوات المشتركة.
٢- قيادة القوات المشتركة، وهي دورية كل ستة شهرا اذ يتراسها احد ضباط البلدين ومقرها الجنينة السودانية وابشة التشادية.
٣- قيادة العمليات.
٤- اللجنة الأمنية والاستخباراتية المشتركة.
٥- محكمة ونيابة مشتركة.
٦- لجان المصالحة الاهلية[٣٢].

ومن الملاحظ أن تقييم أداء الية القوات المشتركة التشادية السوداني، يتمثل فى تقوية العلاقات بين الدول ثنائية منها او جماعية، الا ان هذه الالية تشهد شكوك لدى كثير من الدول وربما تكون سلاح ذو حدين، وعلى الرغم من ذلك نؤكد فاعلية هذه الأداء في تطوير العلاقات بين الدول من ناحية وضبط الحدود بينها من ناحية ثانية، لان افريقيا ورثت حدودا من الدول المستعمرة تشوبها النزاعات القبلية

والتهريب وانتشار الأسلحة، مما جعل القوات المشتركة أمام تحدى كبير، ورغم ذلك استطاعة القوات المشتركة أن تفرض سيطرتها في تأمين الحدود، جلب الامن والاستقرار بين البلدين، وتأكيدا لذلك فإن الجدول أدناه يوضح المهام التي قامت بها القوات المشتركة في استتاب الاستقرار الامن بين البلدين.

الرقم	المهـــــام	المجمـــوع
١	المطاردة الراجلة والراكبة	٢٤٨٥
٢	النزاعات القبلية	٧٢٨
٣	التحري والاستجواب	١٥٨٨
٤	الشؤون الإدارية	٧٨٤
٥	الاستطلاع الأرضي	١٣٥٧
٦	الفنية والتقنية	٩٥٩
٧	الامداد واللوجستية	٣٥٦
٨	التفتيش والبحث الجنائي	١٩١

وفقا للجدول أعلاه نجد ان القوات قامت بمهام مهمة وصعبة، يضاف اليها مهما أخرى خارجة عن المهام المنصوصة في البرتوكول الموقع بين البلدين، وتتمثل هذه المهام في الأتي[٣٣]:

- تسهيل عودة منقبي الذهب.
- تامين عودة العائدين من ليبيا.
- ضبط عمليات الاتجار بالبشر.
- تامين وصول ومغادرة معلمي مدارس الصداقة السودانية التشادية.
- تامين تنقل المواطنين بين البلدين(الفاشر، ام جرس، كلبس، ادري، بيضة، برك، بئر سليبة ... الخ).
- تامين تحركات الرحل من بداية الخريف الى نهايته.
- عقد مؤتمرات للصلح(مؤتمر كلبس، مؤتمر ادري بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠م).
- مشروعات التنمية والخدمات(الطاقة الشمسية لإنارة الخلاوي الأسواق الشوارع المدارس، الخدمات الطبية، دعم المجتمع المحلي).

- النشاط التربوي والترفيهي[٣٤].

ومما سبق يري الباحثون أن من نتائج مما حققته القوات المشتركة يمكن ذكره في هذا الصدد، بأنها لعبت دورا مهما في تفكيك المعارضة بين البلدين، ومنع تجارة المخدرات والأسلحة وعمليات الاختطاف والاتجار بالبشر وعمليات التسلل والهجرة غير الشرعية والتهريب والنهب المسلح، كما ان سهلت حركة التجارة بين البلدين وتنقلات الرعاة والمزارعين واستخدام الموانئ السودانية من قبل التجار التشاديين ورتق النسيج الاجتماعي، كما نشير ايضا الى ان القوات المشتركة التشادية السودانية جاءت بعد دخول العلاقات بين الدول الثلاث تشاد السودان وافريقيا الوسطى على اعتاب مرحلة جديدة في تعاونها السياسي والأمني وذلك بعد الاتفاق على بروتوكول تامين الحدود والقوات المشتركة في مايو ٢٠١١م، لحماية الحدود المشتركة بينها والعمل على انشاء هيئة استشارية ثلاثية للتفاعل مع القضايا الأمنية وتامين الحدود.

المعوقات والسلبيات التي تواجه القوات المشتركة: تواجه القوات المشركة التشادية السودانية مجموعة من المعوقات والسلبيات تتمثل في الأتي:

أولاً- المعوقات:

١- ندرة المياه الصالحة للشرب خاصة في محطات الشمال(باهاي، كرياري) حيث يتم نقل المياه بالسيارات من مناطق بعبدة جداً.

٢- النقص الكبير في مواعين تخزين المياه في معظم المحطات الأمر الذي يعرض ويهدد بقاء المحطات.

٣- انقطاع المحطات في فصل الخريف بسبب صعوبة الحركة لقفل الطرق خاصة في محطات الجنوب الأمر الذي يؤثر في عملية الإمداد والإدامة وتسليم الرواتب الشهرية والإخلاء لهذه المحطات طوال فترة الخريف.

٤- حاجة المواقع لتعزيز قدرتها الدفاعية خاصة بعد فتح محطات جديدة على حساب المحطات القديمة من خلال الإيفاء بالمطلوب من القوات وتوفير أجهزة مراقبة فعالة.

٥ـ النقص الكبير في الأدوية وقطع الغيار مع اعتبار الحاجة لتوفير القدر اللازم منها للمحطات الجنوبية لتغطية حاجاتها طوال فترة الخريف.
٦ـ النقص الكبير في أجهزة الإتصال بغرض تحقيق السيطرة اللازمة على القوات.
٧ـ قلة المحرقات مقارنة مع كثرة التحركات.
٨ـ ضعف التسليح والافتقار لناقلات الجنود والمعدات الفنية المختلفة.
٩ـ عدم توفير طائرة الهيل لحظة الحاجة إليها وفى ظروف ملحة في كثير من الأحيان[٣٥].

ثانياً:ـ السلبيات:

صاحب انفتاح وعمل القوات المشتركة بعض من السلبيات نجملها في الأتي:
١ـ عدم الإنفتاح الكامل بالمحطات حسب البرتوكول حيث نجد أن هناك ثلاث محطات تنفتح فيها قوات الجانب التابعة له وهى(أم دافوق، حراز، بيراو).
٢ـ عدم التمكن من عقد مؤتمر لتقييم الأداء.
٣ـ ضعف التنسيق والتعاون بين القوة الثنائية والتلاثية.
٤ـ اعتماد قوات البلدان الأخرى على إمكانيات القوات السودانية فيما يختص بمواد تموين القتال(ذخائر، مواد، تعيينات).

أيجابيات وانجازات القوات المشتركة التشادية السودانية:

تمكنت القوات المشتركة خلال فترة عماها رغم المعوقات والسلبيات التي صاحبتها الا أنها استطاعت أن تحقق بعض من الإيجابيات والإنجازات التي تصب في مصلحة أهدافها التي قامت من أجلها، والتي تتمثل في الأتي:
١ـ استتاب الأمن على الشريط الحدودي بين البلدين.
٢ـ الفصل في العديد من النزاعات التي تحدث بين الرعاة والمزرعين على طول الشريط الحدودي بالتنسيق مع السلطات المحلية والإدارات الأهلية في البلدين.
٣ـ تنشيط الروابط الاجتماعية بين أفراد القوات المشتركة والمواطنين في المنطقة الحدودية من خلال البرامج الترفيهية والمهرجانات الرياضية والثقافية.
٤ـ دعم العملية التعليمية من خلال فتح فصول محو الأمية والإشتراك في العملية التعليمية.

٥ـ تعميق معاني الأخوة والعلاقات الأزلية والمصلحة الإستراتيجية التي تربط مابين البلدين.

وعلى ضوء ماسبق يرى الباحثون أن القوات المشتركة التشادية السودانية استطاعة أن تحقق إنجازات كبيرة فاقت التوقعات رغم المعوقات والسلبيات الكثيرة التي صاحبت عملها دون تحقيق هدفها النهائي بالوقوف الكامل للجريمة عبر الحدود والقضاء على الجماعات المتفلتة، في ظل التهديدات الكبيرة للحركات المسلحة وتطور الجريمة وطرق تنفيذها مما يتطلب عليها من امتلاك أجهزة متطور وتجهيز مبكر في مواكبة متطلبات الأمن على الحدود لتحقيق التفوق العسكري على الحركات المتمردة فى الإقليم حتى يضمن لها النجاح والإستمرار في تحقيق أهدافها.

الخاتمة:

بعد حمد الله وصلنا الى ختام هذا البحث الذي يحمل عنوان آلية القوات المشتركة بين تشاد والسودان وأثرها على الأمن والاستقرار في البلدين، تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث محاور على النحو التالي: المحور الأول وتناولنا فيه الاطار النظري للتكامل الافريقي، ومن ثم المحور الثاني وهو عن اليات حفظ الامن والسلام، وفيه تحدث البحث عن الاليات القانونية لحفظ الامن والسلام، اما المحور الثالث تحدثنا فيه عن الية القوات المشتركة كالية لحفظ الامن والاستقرار، اخذنا مثل القوات المشتركة التشادية السودانية ومدى فاعليتها ودورها في الامن والاستقرار على الحدود بين تشاد والسودان.

استخدم الباحثون في هذه الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي من اجل دراسة هذا الموضوع، وبعد ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

١ـ تعد الحدود بين تشاد والسودان من اكثر الحدود المفتوحة لموقعا في الساحل والصحراء مما ساعد على انتشار السلاح والجريمة والانفلات الأمني.

٢ـ إن اكبر تحدي يواجه دولة تشاد والسودان تامين الحدود بينهما.

٣ـ إن الاليات القديمة لحفظ الامن والسلام المتمثلة في الاليات الدبلوماسية، السياسية والقانونية، قد اثبت عدم فاعليتها في استقرار البلاد.

٤ـ أثبت القوات المشتركة بين الدول فاعليتها في حفظ الامن والاستقرار.

٥ـ استفادت كل من تشاد والسودان، من القواسم المشتركة بينهما المتمثلة في القواسم(الاجتماعية، الثقافية، البيئية والدينية) من اجل تحقيق الامن الشامل بينهما خاصة امن الحدود والامن الثقافي والاجتماعي.

التوصيات:

١ـ توجيه البحوث في الجامعات والمؤسسات البحثية للتركيز حول تعزيز العلاقات بين دول الساحل والصحراء.

٢ـ تكوين لجان صلح محلية ترتكز على الشباب والمرأة تعمل على تحقيق الامن والاستقرار.

٣ـ تفعيل دور المشيخات والزعامات القبيلة للعب دورها الأمني والتوعوي.

المراجع:

١- عبدالله مصباح زايد، السياسة الدولية، دار الرواد، بيروت، لبنان، ص٢١٤.
٢- المرجع نفسه، ص١٥٠.
٣- حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، القاهرة، مصر، ص١٨٥-١٨٧.
٤- عبدالله الاشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي، منظمة المؤتمر الإسلامي، دارالنهضة العربية، ١٩٨٨م، القاهرة، مصر، ص٤٣.
٥- حازم محمد عتلم، مرجع سبق ذكره، ص١٨٩.
٦- عبدالسلام صلاح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، ص٢٥٥- ٢٥٦.
٧- محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، دراسة لنظرية التنظيم الدولي، ط٢، دار الفكر العربي،١٩٦٦م، القاهرة، مصر، ص٢٧٥.
٨- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، للعام ٢٠٠١- ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص٥٩.
٩- الشفيع محمد المكي، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية السودانية، الخرطوم، السودان، العدد السابع، فبراير، ٢٠٠٩م، ص٣٣.

١٠- هنادي أحمد الأمين محمد، دراسة وثائقية لتجمع دول الساحل والصحراء، بحث تكميلي لنيل درجة الدبلوم العالي في الدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم، السودان، ٢٠١١م، ص٩.
١١- عبدالله الاشعل، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.
١٢- عيسي المجالي، الأمن القومي ومواجهة التهديد، مجلة الأقصى، العدد ٧٦٨ ١٩٨٦م، ص٨-١٣.
١٣- دراسة بعنوان، مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم، مجلة الأقصى ١٩٩١م، العدد٦٧، ص٤١.
١٤- جابرئيل الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبدالله الدار الأهلية للنشر، ١٩٩٨م، ص٤٥.
١٥- المرجع نفسه، ص٤٦.
١٦- عزلوا أدم عزلو، أثر الألية المشتركة التشادية السودانية والأفروسطية في الاستقرار والأمن، في الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٩م، رسالة دكتورة غير منشورة أكاديمية السودان للعلوم، ٢٠١٩م، ص١٥٤.
١٧- ناصيف يوسف، حتي النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص٤٨- ٥٤.
١٨- المرجع نفسه، ص ١٨٥- ٢٠٣.
١٩- عبدالعزيز محمد سرحان، ميثاق الأمم المتحدة، ودور محكمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص٣٦٦- ٢٦٧.
٢٠- محمد عبد الجواد الشريف، قانون الحرب والقانون الدولي الإنساني، ط١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص٢٦٧- ٣٦٦.
٢١- محمد عزيز شكري، مدخل القانون الدولي العام، ط٢، دار الكتاب، دمشق، سوريا، ١٩٨٣م، ص٤٧٣- ٤٩٣.
٢٢- محمد أحمد عبدالغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، ط١، ج٣، دار هومة، الجزائر، ص٢٦.
٢٣- أمير تاج الدين، فن التفاوض، علم وفن ومهارة، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص١٣- ١٤.
٢٤- ماجدة محمد شدود، العلاقات السياسية الدولية،ط٢، دمشق، سوريا، ١٩٩٢م، ص١٨٨- ١٨٩.
٢٥- محمد أحمد عبدالغفار، مرجع سبق، ص ٢٧- ٣٢.

٢٦- عبدالعزيز محمد سرحان، دور منظمة العدل الدولية في تسوية النزاعات الدولية، القاهرة، مصر، ط١٩٨٦،٢م، ص٧- ٨.
٢٧-بشير الكوت، الوحدة الأفريقية في القرن العشرين، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط١، طرابلس، ليبيا،٢٠٠٤م، ص٩٩.
٢٨- الميثاق الأمني لدول الساحل والصحراء، ١٩٩٩م.
٢٩-نشرة أخبارية، المكتب الإعلامي بالأمانة العامة لتجمع (س ص) بتاريخ ١٥فبراير، ٢٠٠٥م، ص١١.
٣٠-البروتكول الإضافي السوداني التشادي لتأمين الحدود بين البلدين للعام ٢٠١٠م، البند الأول.
٣١- البروتكول الإضافي السوداني التشادي لتأمين الحدود بين البلدين للعام ٢٠١٠م، المرجع نفسه، البند ٣،١، ٥، ١١.
٣٢-مؤتمر تقييم الأداء السنوي للقوات المشتركة، في الفترة من١٥يونيو إلى٣١ يوليو يوليو٢٠٢٢م.
٣٣- عادل حسن حامد، الترتيبات الأمنية السودانية التشادية وأثرها على الأمن الوطني السوداني، زمالة كلية الحرب العليا، بحث غير منشور الدورة رقم ١١، ٢٠١٠- ٢٠١١م، ص١١٠.

إدريس المبارك الشيخ إدريس، تجربة القوات المشتركة التشادية السودانية وأثرها على تحقيق الأمن على الحدود، بحث غير منشور، زمالة طلية الحرب العليا ، ٢٠١١- ٢٠١٢م ، ص ١٦٥.

عزلوا أدم عزلو، أثر الألية المشتركة التشادية السودانية والأفروسطية في الاستقرار والأمن، مرجع سبق ذكره، ص١٦٣.

المرجع نقسه، ص ١٦٥.